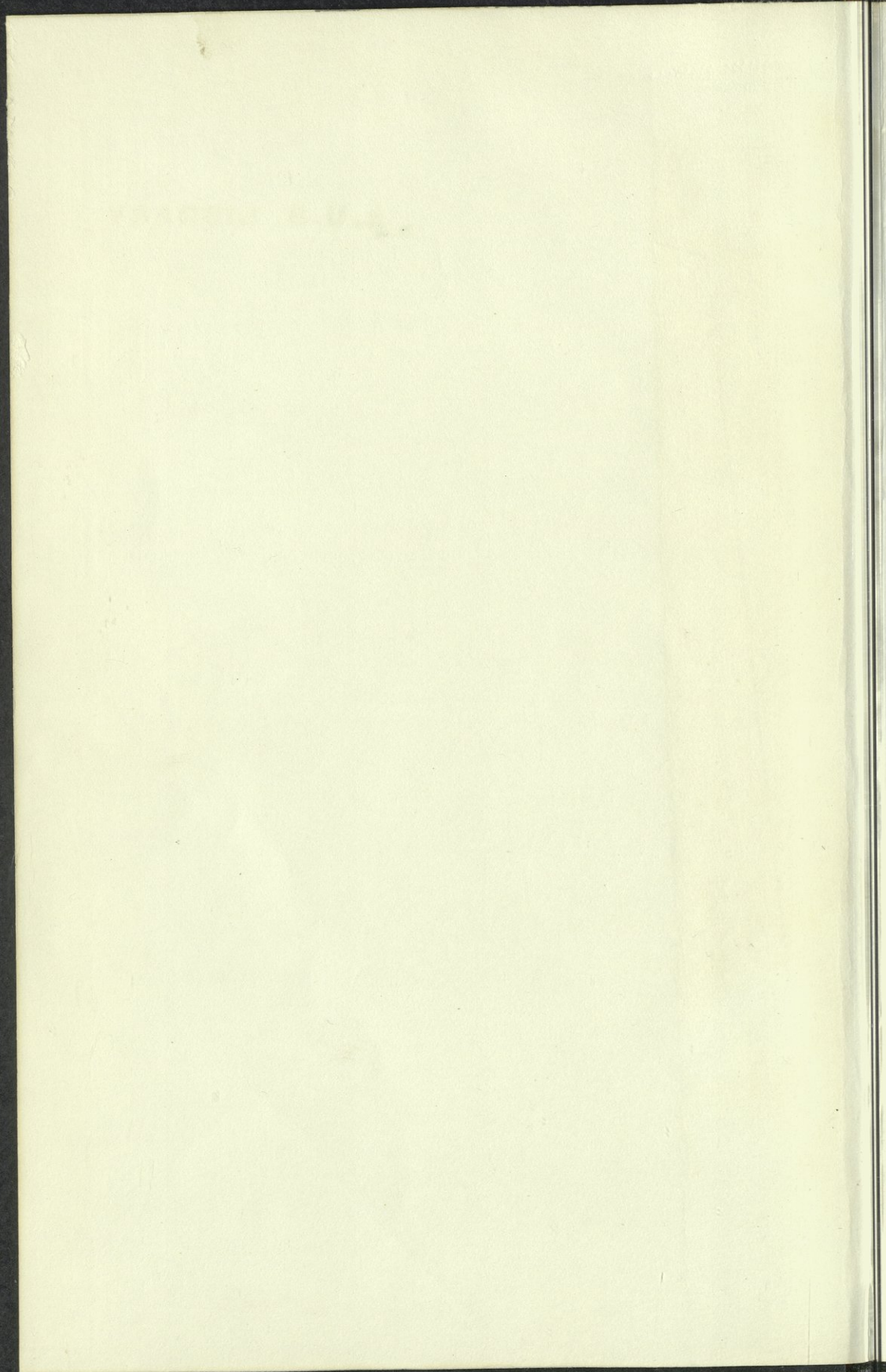
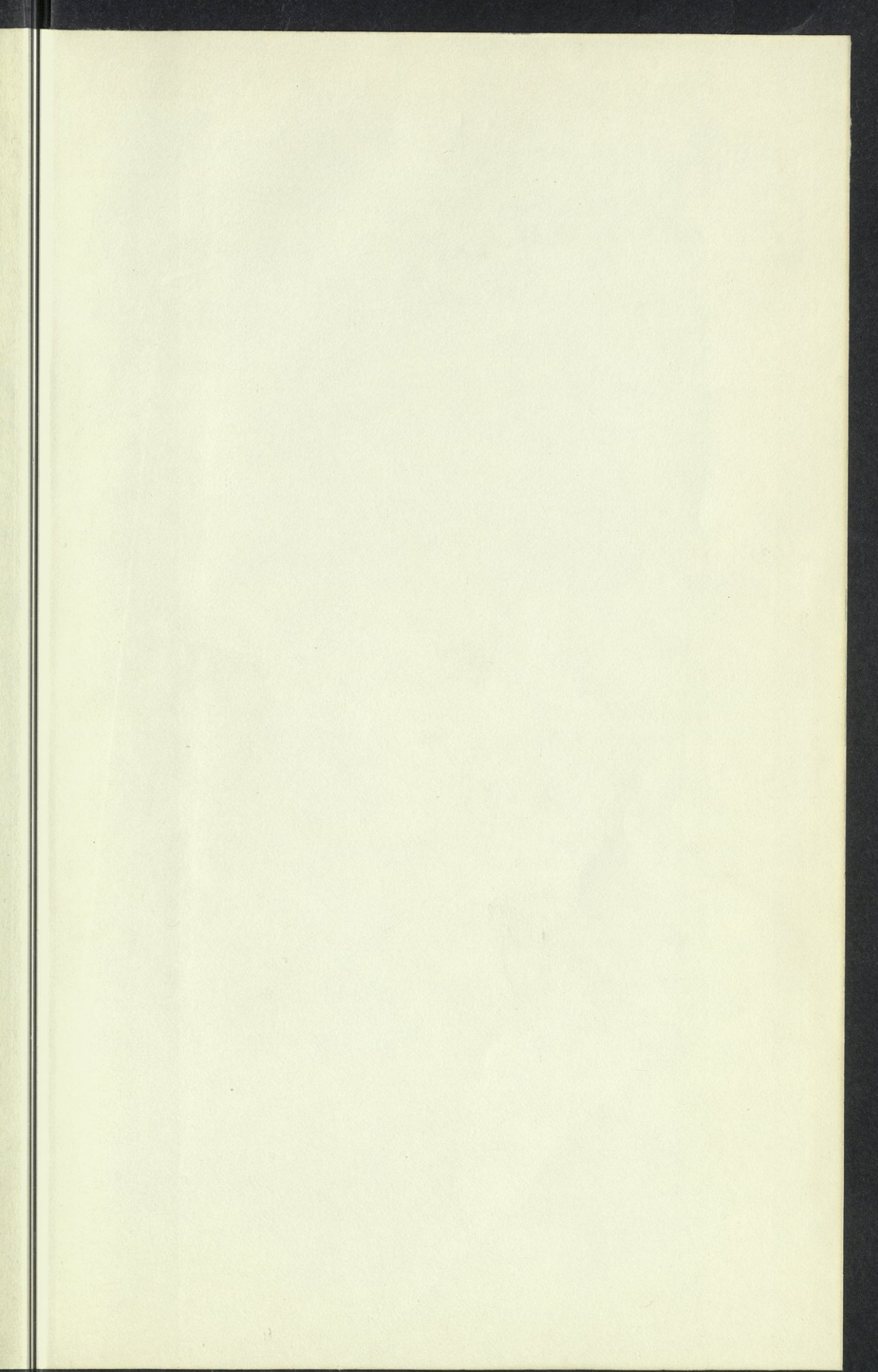
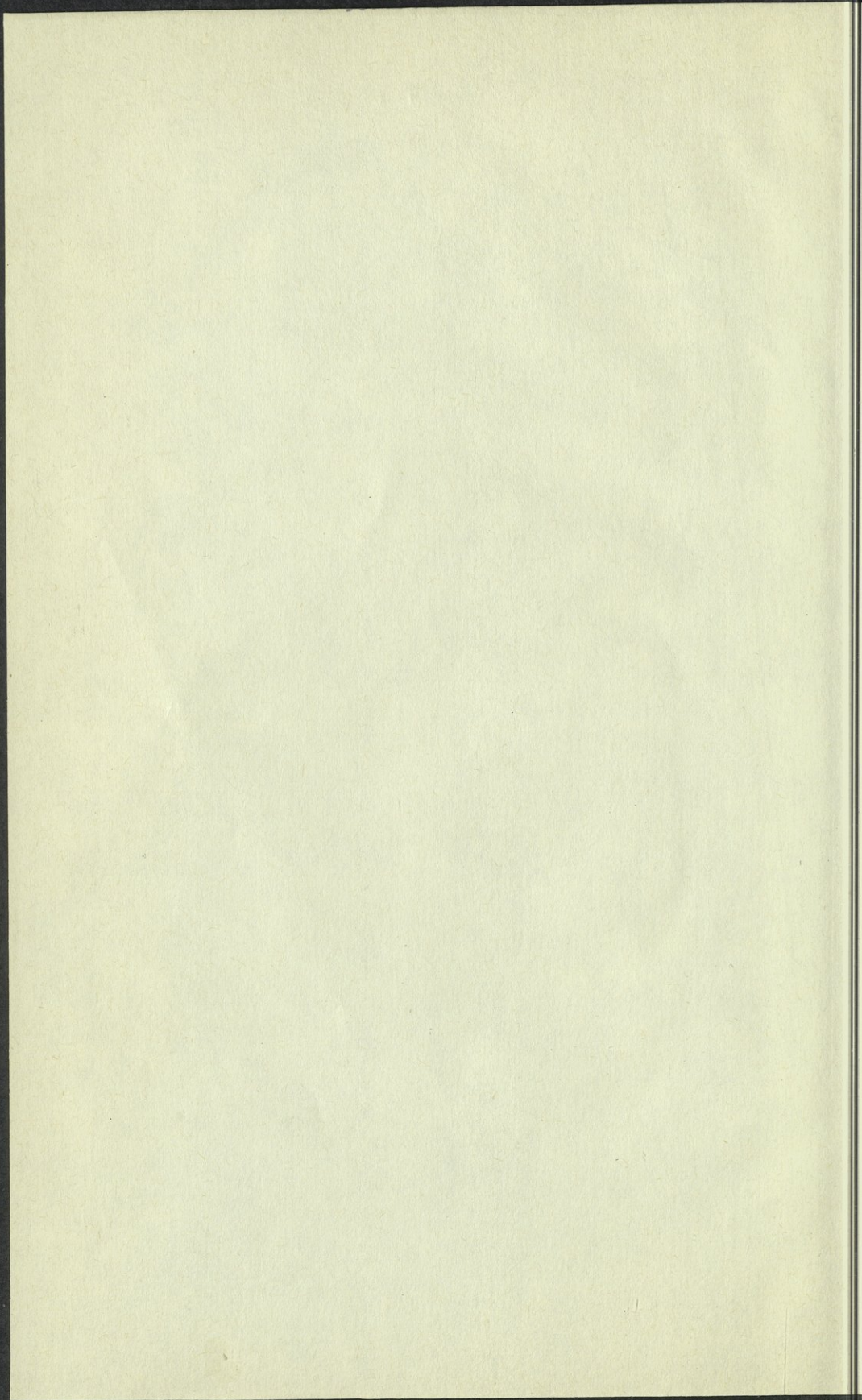


A. U. B. LIBRARY







3
H
Cat. Nov 1929

297.3
A161CA



اجتـدزکی ابو شادی

297.3
A5241PA
C.1

مَاذَا أَنَا مُؤْمِنٌ؟

(ملحق بمجلة « أدبي »)

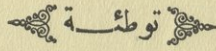
١٩٣٧

Cat. May 1939

57720

مطبعة النجاة
٣ شارع فرنسا بالاسكندرية
تليفون ٢٠٠٣٥

لماذا أنا مؤمن ؟



نشرت مجلة (الإمام) مقالاً للدكتور اسماعيل أحمد أدهم بعنوان « لماذا أنا ملحد ؟ » كان بمثابة ردٍّ على رسالتي « عقيدة الألوهة » وهي الحلقة الثانية من بحوثي الاسلامية الفلسفية ، وقد سبق للدكتور أدهم أن كتب ينتقدني في مجلة (أدبي) وفي غيرها كما كتبَ اليّ وحادثني خاصةً في ذلك فأحببت أن أجعل هذه العجالة بمثابة ردٍّ على آرائه وآراء مرديه الى جانب كونها إمامةً عامةً بآرائي الدينية وتبياناً صريحاً لأسباب إيماني .

ولا بدّ لي أولاً من أن أشكر لصديقي الكاتب الحرّ رئيس تحرير (الإمام) رعايته لحرية الفكر ولو جاء ما ينشره ضد آرائه وآراء خاصة أصدقائه ، وهذا غيرٌ عجيبٍ من مثل السّحرتي في نبالة طباعه وثقافته ، كما لا بدّ لي ثانياً من أن أشكر للدكتور أدهم صراحته في النقد بالرغم من مودته لي التي تجلّت غير مرة في كتابته الأدبية عني .

وأحبّ أن أصرّح ناقدى بأن سخطه على بعض شيوخ الاسلام هو على ما يظهر سببٌ من أسباب حملته على الاسلام نفسه ، مع أن الاسلام مستقل في جوهره ونقائه عن تصرفات شيوخه . لا أقول ذلك بالنسبة لرسالته الأخيرة التي تعدّ من قبيل الفلسفة الرياضية ، ولكن بالنسبة لمجموع كتاباته السابقة ومن بينها نقده لمؤلّفي (رسالة مجد) .

واني أريد في هذه العجالة أن أتعرض لتلك النقاط المتخلقة تصفيةً لهذا الموضوع وإنصافاً للاسلام الذي لا يرضيني أن تعمط مزايه من أجل تصرفات شيوخه الشخصية .

مزايا الاسلام

للاسلام ثلاث مزايا عظيمة من سكت عن ضياعها فقد عاون على ضياع الاسلام

نفسه :

(١) وراثته لحسنات الديانات السابقة وقيامه على العقل والعلم

(٢) ديمقراطيته المتناهية

(٣) تخليه عن نظام الكهنوت والقساوسة .

وقد أوجب الإسلام على كل مسلم أن يبشّر بهذه الحقائق ، لا فارق في ذلك بين حاكم ومحكوم ، ولا بين موظف وغير موظف ، ولا بين شعب وآخر من الشعوب الإسلامية . ولهذا دفعني ضميري الى إنشاء هذه السلسلة من البحوث الإسلامية الحرة لأن هذه فريضة دينية في اعتقادي ، واجبها يلزم كاتباً مثلي حمل القلم أكثر من ثلاثين عاماً حينما كان كثيرون من الشيوخ المعروفين الآن في حكم النكرات . وهو واجب أقدمه محبةً لله سبحانه وتعالى وأنا في الحلقة الخامسة من عمري .

أما هذه البحوث التي أصدرتها حتى الآن فهي : (١) مذهبي — وهو مجملُ مذهبي الديني الذي أدعو اليه في حدود العقل والعلم والتصوّف الإسلامي ، (٢) عقيدة الألوهة — وهو بحثٌ منطقي لاثبات الألوهة وتعليل الايمان بها تعليلاً سيكولوجياً علمياً ، (٣) رسالة محمد — وهو شرح للروح الانسانية العالية التي بشّر بها نبيُّ الإسلام (ص) وكانت أعظم مقومات دينه الخفيف ، (٤) المال في الإسلام — وهو بيانٌ لديمقراطية الإسلام المالية التي استوحاها المصلحون في الغرب وبنّوا عليها آمالَ السّلام العالمي ، (٥) حقوق الانسان — وهو عرضٌ لما كسبته الانسانية من الثورات المصلحة ورعاية الإسلام لهذه الحقوق ، (٦) لماذا أنا مؤمن ؟ — وهو هذا الردُّ على مذهب ارتباط الاحاد بقانون الاحتمال ، والتعريف باستقلال الإسلام في جوهره وبقائه عن تصرفات شيوخه .

وانه لمّا يحزن حقاً أن تدفع العنصرية أو الأنانية كثيرين من شيوخ الإسلام الى العديد من التصرفات القاضية على هذه المزايا العظيمة ، وأن يجاريهم في ذلك بحكم مراكزهم بعضٌ من أحسننا الظنّ بهم من رجالات الإسلام .

فأمّا عن وراثة الإسلام لحسنات الديانات السابقة وقيامه على العقل والعلم فقد تجلّياً في أنصر عصوره بمظهر التسامح الفكري وتقدير الفلاسفة والعلماء والأدباء

والشعراء أياً كانت عقائدهم وآراؤهم واجتهادهم وباتقاء التعصب الديني . وقد انقسم المسلمون الى ثقلين Puritans وعقلين Rationalists ، وسائر الآخرون الحضارة وحملوا راية الثقافة وطعموا الاسلام بالعلم والفلسفة ، ونبغ من بينهم أعظم رجال الاجتهاد . وعلى قدر ذلك التسامح وحرية الفكر والاجتهاد كانت تنمو عظمة الاسلام الروحية والفكرية بل والمادية أيضاً . وكان المنتظر طبعاً — وقد أصبحت لمصر منزلة خاصة في العالم الاسلامي — أن يعنى شيوخها دُروس التاريخ وأن يكونوا القدوة المثلى في تشجيع الحرية الفكرية والتسامح الديني حيث يعيش الناس على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم متحابين تربطهم الوحدة الوطنية أو الانسانية بأوثق رباط . ولكن ما وقع بالفعل كان عكس ذلك ، ولهذا نرى لتدارك الأمر والتنبيه إليه ، فكان جزاؤنا أن اتهمنا زوراً بالظعن في الاسلام كأن الشيوخ الأجلاء هم الاسلام المحسّد ، فسكّل لهم انتقاصاً للاسلام ذاته ! وقد كتبنا منذ سنين داعين الى المعروف ناهين عن المنكر ، وكتاباتنا هذه مدوّنة في الصحف والمجلات الى جانب مؤلفاتنا الخاصة فلم نسمع أن أحداً شكّ في عقيدتنا أو اتهمنا في ديننا من أجل ذلك ، بل كنا ولا تزال مشجّعين مشكورين من العقلاء المستنيرين ، ولكن طغيان الايراشيين في مصر — وبينهم عددٌ وافرٌ من شيوخ الدين المحترمين — شجّع على مثل هذه المهاترات التي لم يسلم من أذاها حتى فضيلة الشيخ مجد أبو زيد الواعظ العام والمفكر الاسلامي المجتهد ، فخرقوا تفسيره القيم للقرآن الكريم ، وراحوا يجرّحون اختيار الرئيس إياه لمنصبه الحكومي الذي هو أصلح الناس له باجماع عارفيه ، وقديماً أصيب ابن تيمية وابن رشد واحمد بن حنبل وغيرهم من الاعلام المجتهدين ، والى عهد قريب كان الاستدلال بأراء ابن تيمية وابن القيم وابن رشد يستوجب الملامة في الأزهر وربما كان سبباً في الحرمان من العالمية ! وأراد أولئك السادة أن يتحكموا في عقول الناس مهما عظمت ثقافتهم كأنما كتاب الله بلغة غير لغتنا العربية وكأنما التحقيق التاريخي غير ميسور لنا ، فاذا بهم يجرمون من المذاهب الاية ما وافق رُوحهم النقلية ، واذا بهم يكفرون كلّ مجتهد مثل فضيلة الشيخ مجد أبو زيد على ماله من علم مشهور وهو من يعزه نفسُ صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة ، كما يكفرون مثل كاتب هذه السطور ، وكما كفروا من قبل صاحب الفضيلة الشيخ سيد

مصطفى الشريف لأخذه بآراء ابن تيمية ، بل يلجأون حتى الى أساليب
الدسائس السرية لاضهاد أبي شادى وقصف قلعه حتى فى عهد الاستقلال ، متخيلين
أنهم حكومة داخل الحكومة ، مع أنه لا دستورية مطلقاً لتجاوزهم حدودهم
التعليمية الشرعية وتدخلهم فى شئون الموظفين وعقائدهم ومذاهبهم وفى الإدارة
الحكومية ، بل إن فى ذلك كل الخطر على النظام المدنى الدستورى للحكم ، وما
لأجل هذه النتيجة كانت تضحياتنا جميعاً ، ولا هذه العاقبة بُذلت دماء الشهداء ،
ولن يكون الحكم الديمقراطى بعد ذلك إلاً حبراً على ورق والعياذ بالله . هذا الى
أنه فرض على كل مسلم أن يدعو الى الاسلام الصحيح الذى يؤمن به ، وليس
فى قوانين الدولة ما يبيح مطلقاً لآى سلطة حكومية أن تغلّ قلم المسلم
الغيور على صلاح دينه من الدعوة الى الصلاح الذى يؤمن به بحجة أن شيخ
الأزهر أو غيره يطالب بذلك ، ثم يقال بعد هذا إن دين الدولة الاسلام ! وما أولى
هؤلاء الناس بأن يراجعوا دستور الأمة مراراً ليعرفوا أى مخالفة يريدون اقترافها
ضد الحريات الوجدانية التى كفاها الدستور لجميع المصريين على اختلاف طبقاتهم
وهى حرية الضمير وحرية التدين وحرية الرأى فى حدود القانون ، ولكنهم تعودوا
المهاترات الدينية والسياسية والتدخل الاستبدادى فى العهد البائد ، فمن الصعب
الآن إقناعهم بحدود سلطتهم وحقوق الناس فى هذا البلد ، وأن القانون
- وليست الحزبات - هو سيد الجميع ، وأن من العبث التحدث عن
الاستقلال والحكم الدستورى اذا كانت أحكام الدستور تُمتحن .

وأما ديمقراطية الاسلام المتناهية فتتطق بها روائع الآيات من القرآن
الكريم وسيرة النبي (ص) . وهى ديمقراطية تتقرن بالتقشف لخير المجموع ،
ولو أن هذه الروح الاسلامية قائمة الآن لما تهافت شيوخ الدين على لقب أضخم
من لقب « صاحب الفضيلة » على ما روته مجلة (الفتح) الاسلامية ،
وصاحبها من أصدق المسلمين السنيين ! ولو أن هذه الروح قائمة لكان
هؤلاء الشيوخ فى طليعة الدعاة لنصرة مشروع الدفاع الوطنى مثلاً بدل
اكتنازهم المال أو حصره فى أعمال القروض كما تثبت شكوى نفر من أعلامهم
فى المحاكم ولن أطيل فى هذا المجال المنفجع المؤلم .

وأما عن تخلى الاسلام عن نظام الكهنة والقساوسة فيزة عظيمة ، وبفضلها
تفادينا ما يجرى الآن فى يوجوسلافيا مثلاً من حكم الكنيسة بالحرمان على رجال

الحكومة وعرقلة شؤون الدولة ، ولكن يظهر أن هذا الأمر عزَّ على شيوخنا الأجلاء
خاولوا أن يضعوا أصبعهم في كثير من شؤون الدولة ، وحاولوا أخيراً أن يصبغوا
حتى حفلة التولية بصبغة دينية ليس لها معنى سوى أن جلالة ملكنا المحبوب
يتناول سلطته كرماء منهم لا بحكم وراثته العرش ولا بحكم الدستور! ولما فوّت عليهم
حكومتنا الشعبية الحكيمة ذلك نظّموا في صحف المعارضة الحملات العجيبة على
الرئيس الجليل وعلى صحة الأوفياء ، ثم ابتدعوا بدعاً أخرى لتوكيد سلطانهم
وتدخلهم بصور تشمئز منها نفوس الأحرار الذين يغارون على حرمة الدستور
وحرية الوطن . ونحن جميعاً بلا جدال من جنود الوطن وحمّاة الدستور ،
وليس من الضروري أن يشغل أحدنا بالسياسة ليقدر هذا الواجب ، بل هو
واجب عام نبهنا إليه الرئيس الجليل في مناسبات شتى قبل توليه الحكم وبعد
ذلك ، فبات من الواجب علينا أن نفهم الشعب بركة الحكم الدستوري
ومبلغ وفاء حكومته الدستورية لمصالحه الحقيقية ، وأنه لا معنى لاشتغال رجال
الدين بالسياسة والحكم ولا معنى للتوسّع في تفسير « الاسلام دين الدولة »
على حساب النظام المدني للحاكم ، وأن من الاثم اتخاذهم الدين سلاحاً
مسموماً لطعن حكومتنا به من الخلف كلما خافوا على سلطانهم المخترع وللتفريق
بين عنصرى الأمة المتحايين ، ولا أرى أحكم في هذا المقام من البيان الحازم
الذى ألقاه صاحب المقام الرفيع رئيسنا الجليل في مجلس النواب مساء يوم ٢١
يولية سنة ١٩٣٧ . قال حفظه الله : -

« تنص المادة الخمسون من الدستور على ما يأتى :

قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين
مجتمعين :

(أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الامة المصرية وأحافظ
على استقلال الوطن وسلامه أراضيه) .

وهذا القسم أمام ممثلى الامة فى البرلمان هو الاجراء الدستورى الوحيد
الذى اشترط فى مباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية ، فلا يجوز أن
تُشترط لهذا الغرض مراسيم أخرى دينية أو غير دينية ، وما كان النص فى
الدستور على أن دين الدولة هو الاسلام ليبيح تجاوز حدود الدستور باتخاذ

ما هذا
يا داعية
الديمقراطية!
الاسلام
ضد
النظام الملكي
يا فصيح ..

اجراءات أخرى غير التي نصّ عليها . والاسلامُ لا يعرف سلطةً روحيةً وليس بعد الرُّسل وساطةً بين الله وبين عباده (تصفيق حاد) . فلا معنى إذن للاحتجاج في هذا الشأن بما نصّ عليه الدستور من أن دين الدولة هو الاسلام أو بمكانة مصر لدى الامم الاسلامية ، بل ان هذه المكانة نفسها تستلزم أن نزه الدين عن إقحامه فيما ليس من مسائل الدين (تصفيق حاد) . وليس أحرص مني ولا من الحكومة التي أشرف برئاستها على احترام الاسلام وتزيه الاسلام (تصفيق حاد) ، كما أنه ليس أحرص منا على التزام أحكام الدستور (تصفيق) . ولكن الاحتفال بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية شيء آخر ، فهو مجال وطني يجب أن يتبارى فيه سائرُ المصريين مسلمين وغير مسلمين (تصفيق حاد) . وقد أعلنت الحكومةُ برنامجَ الاحتفالات الرسمية وهو متفقٌ مع رغبات جلالة الملك المحبوب . ويسرني أن أرى أن الامة من جبتها بمختلف جماعاتها وهيئاتها وعلى تباين أديانها قائمة أحسن القيام بواجب الاشتراك في الاحتفال اشتراكاً يتناسب مع ما تنطوى عليه قلوبها من الاخلاص والولاء لصاحب عرشها العظيم (تصفيق حاد) . «

هذه الكلمات الذهبية هي شريعتنا الوطنية ، وهي في الوقت ذاته شريعتنا الاسلامية!!! ونحن نتمسك بها أشدَّ التمسك ونتخذها نبراساً هادياً في تصرفاتنا . ومن هذا نرى أن حكومتنا الدستورية عاملة على خدمة الوطن والدين معاً في الحدود المعقولة ، حينما شيوخننا الأجلاء يعملون بفضل أنانيتهم للقضاء على مزايا الاسلام العظمى وإن تظاهروا بالغيرة على الدين الحنيف . وقد أصابني ضررٌ بليغٌ بل أضرار شتى بفضل دفاعي عن الحكم الدستوري تبعاً لتقاليد أسرتي العريقة في وطنيتها منذ الثورة العربية بل قبل ذلك ، وأصابني هذا الضرر عن طريق رجال الدين بالذات . فهل كان في ذلك ما يدعوني الى مؤخدة الدين نفسه على سوء تصرف شيوخته ؟ كلا ثم كلا . وليس للدكتور أدثمٌ إذن أن يذكرني بالاساءات المنوَّعة والاجحاف البالغ والأضرار التي أصابتني على اعتبار أن تلك من جنائيات الاسلام ذاته ، وأن من المنطق أن أصبح ساخطاً عليه ، فعاذ الله أن أفعل ذلك ، إذ روحُ الاسلام بريئة من كل ذلك ومن عبث هؤلاء المسيئين .

عقيدة الألوهة

يُوحى علمٌ مقارنة الأديان بأنّ الإيمان بالآلهة أو بالله مرجعه في كثيرٍ من الأحوال الى الوراثة الانسانية في قرونٍ مديدة من الانسان البدائي الذي كان يرهب الطبيعة أشدّ رهبة لجهله بقوانينها ونواميسها . وقد تدبّرت ذلك طويلاً كما درستُ نظريات وتجارب شتى لطائفة من رجال الفلسفة والتاريخ والدين والعلم فانتهيتُ الى نظريتي التي حبّستها الدكتور ريتشارد بل Richard Bell الأستاذ بجامعة إدنبرة ، ألا وهي أنّ الاحساس بالألوهة إحساسٌ فطريٌّ شبه غريزي ، وهو انجذابٌ الجزء نحو الكل ، وقد أشار الدكتور أدغم نفسه الى ذلك في دراسته الانجليزية عنى وفي سواها من كتاباته النقدية .

وهذا الاحساس له قوامٌ علميٌّ من حيث أننا ذرات كهربائية في كونٍ مكهربٍ من أوله الى آخره ، فالتجاوبُ بين أجزائه مستمرٌّ بصور شتى ، ولكن يشملها جميعاً شعورٌ التوحّد ، وهذا الشعورُ الصوفيُّ هو أساسُ « عقيدة الألوهة » .

وليس لنا أن نجاري العامة أو جمهرة الناس في أوهامهم في تصوّر الله سبحانه وتعالى ، فإن العلم وحده هو الذي يهدى الوجدان في ذلك . والاسلام في أسمى معانيه لا يقوم الا على العقل والعلم ، فحالٌ إذن فهم معنى الألوهة عن طريق الجهل والخرافات ، والمقصود بالفهم تفسير شعورنا الوجداني السالف الذكر .

لنأخذ على سبيل المثال ما يتعلمه التلاميذ في المدارس ، فقد قرأتُ لمؤلفين فاضلين هذه السطور : « اذا نظرنا الى الملابس التي نلبسها والمسكن التي نسكنها وجميع الادوات التي نستعملها وجدنا أنّ لها صناعاً صنعوها على الاشكال التي نراها بها . كذلك السمواتُ والأرضُ والكواكبُ والأنهارُ والهواءُ والماءُ وجميعُ المخلوقات لم توجد بطبيعتها ، بل لا بُدَّ لها من مُوجدٍ أو جَدِّها وجعلها بهذا النظام البديع ، وصانعها لا بُدَّ أن يكون قادراً ، هو الله سبحانه وتعالى » (١) . وهذا تعريفٌ تقليديٌّ خاطيء يرجع الى التفسير الحرفي

(١) كتاب (التعليم الديني للإطفال) تأليف حسن توفيق وعطيه محمد ، ج ٣ ، ص ٤ .

بدل التفسير الرمزي للآيات القرآنية الشريفة ، فالنابت علمياً أن العالم كائنٌ دورىٌ وأنه أزلٌّ في مادته لا في صورته ، وليس ثمة شيء كائن من العدم . ولا يليق بقدر الله سبحانه وتعالى أن يقال عنه جلّ شأنه ما يشعر أنه أخذ يفكر ثم خلق العالم من لا شيء ، إذ معنى هذا أنه مضى عليه وقتٌ كان وحيداً متردداً في خلق العالم حسب تصور اخواننا التقليديين . والأليق من كلّ هذا أن نلجأ الى التفسير العلمي للألوهة ، وقد تقدّمتُ بتفسير لقي ارتياحاً عند كثيرين من المفكرين ، وهو في الوقت الذي يتمشى مع أزلية الكون محتضن الآية الكريمة « الله نور السموات والارض » (سورة النور ، آية ٣٥) والآية الشريفة « فأينما تولّوا فثمّ وجهُ الله » (سورة البقرة ، آية ١١٥) .

ولو أن ناشئتنا لُقمنا أنه لا يوجد أمامهم أيُّ شيء يستطيع الاستقلال التام بذاته ، وأننا جميعاً أجزاء من شيء أكبر ، وأن مجموع الوجود هو الرمز المشهود للألوهة المنظمة الحكيمة حسب سننٍ دقيقة خالدة ، وأننا بفطرتنا نشعر بالحنين والابتهال إليها لاطمئناننا الى العدل الآلهي الدائم سواء أكان سريعاً أم بطيئاً ، مباشراً أم غير مباشر ، وأننا ذرات كهربائية صغيرة من هذه الكهرباء العظمى المسيطرة ، لفهموا مادياً وبأسلوب صادق معنى الألوهة بما يتفق وروح الاسلام المتجلية في مثل هاتين الآيتين الشريفتين ، بدل التعلق بمعانٍ آدميةٍ تعالى الله عنها .

قانون الاحتمال والاحاد

وليس بعيداً أن الدكتور أدّم يشعر في ذاته بهذا الشعور ، ولكنه يدع هذا جانباً ويتشبث بنقض الأوهام الشائعة وازاءها يُؤثر أن يسمى نفسه ملجداً على أن يكون مؤمناً غير معقولٍ ولا عاقلٍ !

وقد تناول هذا الموضوع تناولاً طريفاً فلجأ الى الرياضيات واتخذ من قانون الاحتمال سنداً له إذ قال :

« ان العالم الخارجي - عالم الحادئات - يخضع لقوانين الاحتمال Probability فالسنة الطبيعية لا تخرج عن كونها إشمال القيمة التقديرية التي يخلص بها الباحث من حادثة على ما يماثلها من الحوادث . والسببية العلمية لا تخرج في صميمها عن أنها وصفٌ تجريبي سلوك الحوادث وصلاتها بعضها ببعض . وقد نبحنا في ساحة

الفيزيقا - الطبيعيات - في أن ثبت أن (B) اذا كانت نتيجة effect للسبب cause (A) فان معنى ذلك أن هنالك علاقة بين الحادثتين (B) و (A) . ويحتمل أن تحدث هذه العلاقة بين (B) و (C) وبينها وبين (D) و (E) فكأنه يحتمل أن تكون (B) نتيجة للحادثة (A) وقتاً وللحادثة (C) وقتاً آخر ، وللحادثة (D) حيناً وللحادثة (E) حيناً آخر . والذي نخرج به من ذلك أن العلاقة بين ما نطلق عليه اصطلاح السبب وبين ما نطلق عليه اصطلاح النتيجة تخضع لسنن الاحتمال المحضة التي هي أساس الفكر العلمي الحديث . ونحن نعرف أن قرارة النظر الفيزيقي الحديث هو الوجهة الاحتمالية المحضة ، وليس لي أن أطيل في هذه النقطة وانما أحيل القارىء الى مذكرتي العامة لمعهد الطبيعيات الألماني والمرسلة في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ والتي تليت في اجتماع ١٧ سبتمبر ونشرت في أعمال المعهد لشهر أكتوبر عن « المادة وبنائها الكهربائي » ، وقد خلصتُ جانباً من مقدمتها بمجريدة (البصير) عدد ١٢١٢٠ (المؤرخ الأربعاء ٢١ يوليو سنة ١٩٣٧) ، وفي هذه المذكرة أثبتُّ أن الاحتمال هو قرارة النظر العلمي للذرة ، فاذا كان كل ما في العالم يخضع لقانون الاحتمال فاني أمضى بهذا الرأي الى نهايته وأقرر أن العالم يخضع لقانون الصدفة .

ولكن ما معنى الصدفة والتصادف؟

يقول هنري بوانكاريه في أول الباب الرابع من كتابه « Science et Methode » في صدد كلامه عن الصدفة والتصادف :

« ان الصدفة تخفي جهلنا بالأسباب ، والركون للمصادفة اعترافٌ بالقصور عن تعرف هذه الأسباب » .

والواقع أن كل العلماء يتفقون مع بوانكاريه في اعتقاده (أنظر لصديقنا البحاثة اسماعيل مظهر « ملقى السبيل في مذهب النشوء والارتقاء » ، ص ١٦٤ - ١٦٧) منذ تفتح العقل الانساني ، غير أني من وجهة رياضية أجد للصدفة معنى غير هذا ، معنى دقيقاً بُثَّ للمرة الأولى في تاريخ الفكر الانساني في كتابي Mathematik und Physik ج ٢ ، فصل ٧ ، في صدد الكلام عن الصدفة والتصادف . وهذا المعنى لا تؤتيه الألفاظ العادية للتعبير عنه لأن هذه الألفاظ ارتبطت

بمفهوم السبب والنتيجة ، ولهذا سنحاول أن نحدد المعنى عن طريق ضرب الأمثلة .
 لنفرض أن أمامنا زهرَ النرد ونحن جلوسٌ حول مائدة ، ومعلومٌ أن لكل
 زهر ستة أوجهٍ ، فلنرمز لكل وجهٍ بالرمز الآتي في كل من الزهرين :

يك : دو : شه : جهار : بنج : شيش

١ل : ٢ل : ٣ل : ٤ل : ٥ل : ٦ل في زهر النرد الأول

١ك : ٢ك : ٣ك : ٤ك : ٥ك : ٦ك في زهر النرد الثاني

وبما أن كل واحد من هذه الأوجه محتملٌ مجيئه إذا رمينا زهر النرد ، فإن
 مبلغ الاحتمال لهذه الأوجه يحدد معنى الصدفة التي نبعتها .

إن نسبة احتمال هذه الأوجه تابعة لحالة اللاعب بزهر النرد ، ولكن لنا أن
 نتساءل : ما نسبة احتمال هذه الأوجه تحت نفس الشروط ؟ فمثلاً لو فرضنا أنه في
 المرة ن كانت نتيجة اللعب هي :

$$٦ل \times ٦ك = شيش \times شيش = دش$$

فما أوجه مجيء الدش في المرة (ن + س) ؟

إذا فرضنا أن الحالة الاحتمالية هي « ح » كان لنا أن نخلص من ذلك بأن
 اللاعب إذا رمى زهر النرد (ن + س) من المرات وكان مجموعها مثلاً ٣٦ مرة

فاحتمال مجيء الدش هنا في الواقع : $\frac{١}{(ن + س)}$

وبما أن $ن + س = ٣٦$ مرة فكان النسبة الاحتمالية

هي $\frac{١}{٣٦}$ ، فإذا أتى الدش مرة من ٣٦ مرة ما عُدَّ ذلك غريباً لأنه محتمل الوقوع ،
 ولكن ليس معنى ذلك أن الدش لا بدَّ من مجيئه لأن هذا يدخل في باب
 آخر قد يكون باب الرجم . وكلما عظم مقدار (س) في المعادلة (ن + س) تحدد
 مقدار (ح) أي النسبة الاحتمالية ، وذلك خضوعاً لقانون الأعداد العظمى في
 حسابات الاحتمال . ومعنى ذلك أن قانون الصدفة يسرى في المقادير الكبيرة ،
 مثال ذلك أن عملية بتر الزائدة الدودية نسبة نجاحها $\frac{١}{٩٥}$. أعنى أن ٩٥ حالة
 تنجح من ١٠٠ حالة ، فلو فرضنا أن مائة مريض دخلوا أحد المستشفيات
 لاجراء هذه العملية فإن الجراح يكون مطمئناً الى أنه سيخرج بنحو ٩٥ حالة

من هذه الحالات بنجاح ، فاذا سألته : يا دكتور ، ما نسبة احتمال النجاح في هذه العمليات ؟ فانه يجيبك ٩٥ في المائة ، ويكون مطمئناً لجوابه ، ولكنك إذا سألته : يا دكتور ، ما نسبة احتمال النجاح في العملية التي ستجريها لفلان ؟ فانه يصمت ولا يجيبك ، لأنه يعجز عن معرفة النسبة الاحتمالية .

هذا المثال يوضح معنى قانون الصدفة في أنها تتصل بالمقادير الكبيرة والكثرة العديدة . ويكون مفهوم سنة الصدفة وجه الاحتمال في الحدوث ، ويكون السبب والنتيجة - من حيث هما مظهران للصلة بين حادثين في النطاق الخاضع لقانون العدد الأعظم الصدفي - حالة إمكان محض . ومعنى هذا أن السببية صلة إمكان بين شيئين يخضعان لقانون العدد الأعظم الصدفي ، فمثلاً لو فرضنا أن الدش أتى مرة واحدة من ٣٦ مرة أعني بنسبة ١ : ٣٦ مرة ، ففي الواقع نحن نكون قد كشفنا عن صلة إمكان بين زهر الزرد وحبىء الدش ، وهذا قانون لا يختلف عن القوانين الطبيعية في شيء .

إذاً يمكننا أن نقول إن الصدفة التي تخضع العالم لقانون عددها الأعظم تعطى حالات إمكان . ولما كان العالم لا يخرج عن مجموعة من الحوادث ينتظم بعضها مع بعض في وحدات وتتداخل وتتناسق ثم تنحل وتتباعد لتعود من جديد لتنظم وهكذا خاضعة في حركتها هذه الحالات الامكان التي يحددها قانون العدد الأعظم الصدفي ، ومثل العالم في ذلك مثل مطبعة فيها من كل نوع من حروف الأبجدية مليون حرف وقد أخذت هذه الحركة والاصطدام فتجتمع وتنظم ثم تتباعد وتنحل هكذا في دورة لانهائية ، فلا شك أنه في دورة من هذه الدورات اللانهائية لا بد أن يخرج هذا المقال الذي تلوته الآن ، كما أنه في دورة أخرى من دورات اللانهائية لا بد أن يخرج كتاب (أصل الأنواع) وكذا (القرآن) مجموعاً منصفداً مصححاً من نفسه ، ويمكننا إذن أن نتصور أن جميع المؤلفات التي وضعت ستأخذ دورها في الظهور خاضعة لحالات احتمال وإمكان في اللانهائية ، فاذا اعتبرنا (ح) رمزاً لحالة الاحتمال و (ص) رمزاً للانهائية كانت المعادلة الدالة على هذه الحالات (١) :

(١) يريد الناقد بهذه المعادلة أن ظهور الحالات في اللانهائية يحدده الاحتمال في اللانهائية

ح : ص

وعالمنا لا يخرج عن كونه كتاباً من هذه الكتب ، له وحدته ونظامه وتنظيمه ، إلا أنه تابع لقانون الصدفة الشاملة .

يقول ألبرت اينشتين صاحب نظرية النسبية في بحثٍ قديم له :

(مثلنا ازاء العالم مثل رجلٍ أتى بكتاب قيم لا يعرف عنه شيئاً ، فلما أخذ في مطالعته وتدرّج من ذلك لدرسه وبأن له ما فيه من أوجه التناسق الفكرى شعر بأن وراء كلمات الكتاب شيئاً غامضاً لا يصل الى كنهه ، هذا الشيء الغامض الذى عجز عن الوصول اليه هو عقل مؤلفه ، فاذا ما ترقى به التفكير عرف أن هذه الآثار نتيجة لعقل إنسان عبقرى أبدعه .

كذلك نحن ازاء العالم ، فنحن نشعر بأن وراء نظامه شيئاً غامضاً لا تصل الى إدراكه عقولنا ، هذا الشيء هو « الله » .

ويقول السير جيمس جينز الفيلسوف الانجليزى الشهير :

(إن صيغة المعادلة التى توحد الكون هى الحد الذى تشترك فيه كل الموجودات . ولما كانت الرياضيات منسجمة مع طبيعة الكون كانت لبابه . ولما كانت الرياضيات تقسّم تصرفات الحوادث التى تقع فى الكون وتربطها فى وحدة عقلية فهذا التفسير والربط لا يحمل الا على أن طبيعة الأشياء رياضية ، ومن أجل هذا لا مندوحة لنا أن نبعث عن عقل رياضى يتقن لغة الرياضة يرجع له هذا الكون ، هذا العقل الرياضى الذى نلمس آثاره فى الكون هو « الله »)

وأنت ترى أن كليهما (والأول من أساطين الرياضيات فى العالم والثانى فى فلسفى رياضى من القدر الأول) عجز عن تصوّر حالة الاحتمال الخاضعة لقانون الصدفة الشاملة التى يتبع دستورهما العالم ، لا لشيء الا لتغلب فكرة السبب والنتيجة عليهما .

الواقع أن اينشتين فى مثاله انتهى الى وجود شيء غامض وراء نظام الكتاب عبر عنه بعقل صاحبه - مؤلفه - والواقع أن هذا احتمال محض لأنه يصح أن يكون خاضعاً لحالة أخرى ونتيجة لغير العقل ، ومثلنا عن المطبعة وحروفها وإمكان خروج الكتب خضوعاً لقانون الصدفة الشامل يوضح هذه

الحالة . أما ما يقول السير جيمس جينز فرغم أنه أخطأ في اعتباره الرياضية طبيعة الأشياء لأن نجاح الوجهة الرياضية في ربط الحوادث وتفسير تصرفاتها لا يحمل على أن طبيعة الأشياء رياضية بل يدل على أن هناك قاعدة معقولة تصل بينه وبين طبيعة الأشياء ، فالأشياء هي الكائن الواقع والرياضيات ربط ما هو واقع في نظام ذهني على قاعدة العلاقة والوحدة ، وبعبارة أخرى أن الرياضيات نظام ما هو ممكن والكون نظام ما هو واقع والواقع يتضمنه الممكن ، ولذلك فالواقع حالة خصوصية منه . ومن هنا يتضح أنه لا غرابة في انطباق الرياضيات على الكون الذي نألفه بل كل الغرابة في عدم انطباقها ، لأن لكل كون رياضياته الخاصة ، فكون من الأكوان مضبوط بالرياضيات شرط ضروري لاعتباره كوناً . من هنا يتضح أن السير جينز انساق تحت فكرة السبب والنتيجة كما انساق اينشتين الى التماس الناحية الرياضية في العالم ، وهذا جعلها يبحثان عن عقل رياضي وراء هذا العالم ، وهذا خطأ لأن العالم إن كان نظاماً ما هو واقع خاضعاً لنظام ما هو ممكن فهو حالة احتمال من عدة حالات والذي يحدّد احتمالاً قانون الصدفة الشامل لا السبب الأول الشامل (١) .

ان الصعوبة التي أرى الكثيرين يواجهونني بها حينما أدعوهم الى النظر للعالم مستقلاً عن صلة السبب والنتيجة ، وخاضعاً لقانون الصدفة الشامل تردّ الى قسمين : الأول : لأن مفهوم هذا الكلام رياضي صرف ومن الصعب التعبير عنه في غير أسلوبه الرياضي ، وليس كل انسان رياضي عنده القدرة على السير في البرهان الرياضي . الثاني : أن الاحتمالات تعطى العالم مفهوماً جديداً وتجعلنا ننظر اليه نظرة جديدة غير التي ألفناها . ومن هنا جاءت صعوبة تصوّر مفوماتها لأن التغيير الحادث أساسى يتناول أسس التصوّر نفسه .

ولهذه الأسباب وحدها كانت الصعوبة قائمة أمام هذه النظرة الجديدة وموانعة الكثيرين الايمان بها .

أما أنا شخصياً فلا أجد هذه الصعوبات الاشكالية ، والزمن وحده قادر على إزالتها ، ومن هنا لا أجد بداً من الثبات على عقيدتي العلمية والدعوة الى نظريتي القائمة على قانون الصدفة الشامل الذي يعتبر في الوقت نفسه أكبر ضربة للذين يؤمنون بوجود الله . «

(١) يريد الناقد بالسبب الاول الشامل « المطلق » Absolute أى الله .

ومع أني اقتبستُ اقتباساً وافياً من ملاحظات الدكتور أدوم من باب الانصاف له ، فاني لا أرى أن نقضها من الوجهة الانسانية يحتاج الى بيان طويل ، إذ بديهى أن قانون الاحتمال اذا طُبِّق تطبيقاً لانهائياً فانه لا يعدو حدّ النظريات المسرفة ، إذ أن تنزيه القرآن الكريم من تلقاء ذاته كما يقول حضرة ناقدى أمرٌ نظريٌّ محضٌ هو في حكم المستحيل عملياً بالنسبة للانسان لأنه مما يدخل في حسابات البلايين البعيدة التحقق : مثال ذلك أن العالم متناهٍ في حساب اينشتين ، ولكنه عملياً غير متناهٍ لاستحالة الامام الانساني به حسيماً . وكذلك الافتراض الذى يفترضه حضرته لا يذهب بمنزلة القرآن الكريم ولا بأى كتاب مقدس ، إذ من السهل أن يجيبه أى مسلم بأن قانون الاحتمال في ذاته هو من السنن الالهية ، فلو نشأ القرآن الكريم أو الكتاب المقدس بموجب هذا القانون لما تعدّى أن يكون وحياً إلهياً بوسيلة طبيعية . وليس لسيطرة قانون الاحتمال على العالم ما يعنى وجود الفوضى فيه ، إذ أن اتساع تطبيقه اتساعاً هائلاً يؤدّي حتماً الى نظم معيَّنة ، وهو المشهود عملياً في الوجود كما ثبت علم الفلك ذلك . ثم إن قانون الاحتمال يحتاج في تطبيقه الى عوامل وهذا ما أغفله الدكتور أدوم ، فظهور القرآن الكريم في تواريخ معينة ، ولأسباب معينة ، وفي صور عقلية معيَّنة ، عوامل تؤثر في قانون الاحتمال ولا تتأثر به ، بمعنى أنها ترضخه أو تتفاداه في الزمن والتكليف ، مع أنه لو كان جارياً نظرياً على حسب رأى حضرته لجاز أن لا يظهر الكتاب الشريف الاّ بعد ملايين السنين المقبلة ، وكلّ نظريّ محض قائم على فروض حسابية لا تقع عملياً هو في حكم اللغو أو السفسطة المنطقية بالنسبة للانسان ولو كان صواباً من الوجهة الرياضية الكونية ، إذ أنه محال في عالم الواقع المحسوس بالنسبة للكرة الأرضية ، وهذا ما يخصّ الدين . وعلى هذا نرى أن الدكتور أدوم لم ينقض بذكائه وتخيُّله ومعارفه الرياضية شيئاً من عقيدة الألوهة كما لم يمسه الاسلام ذاته كدين انسانيّ هداية البشر وتنظيم حياتهم .

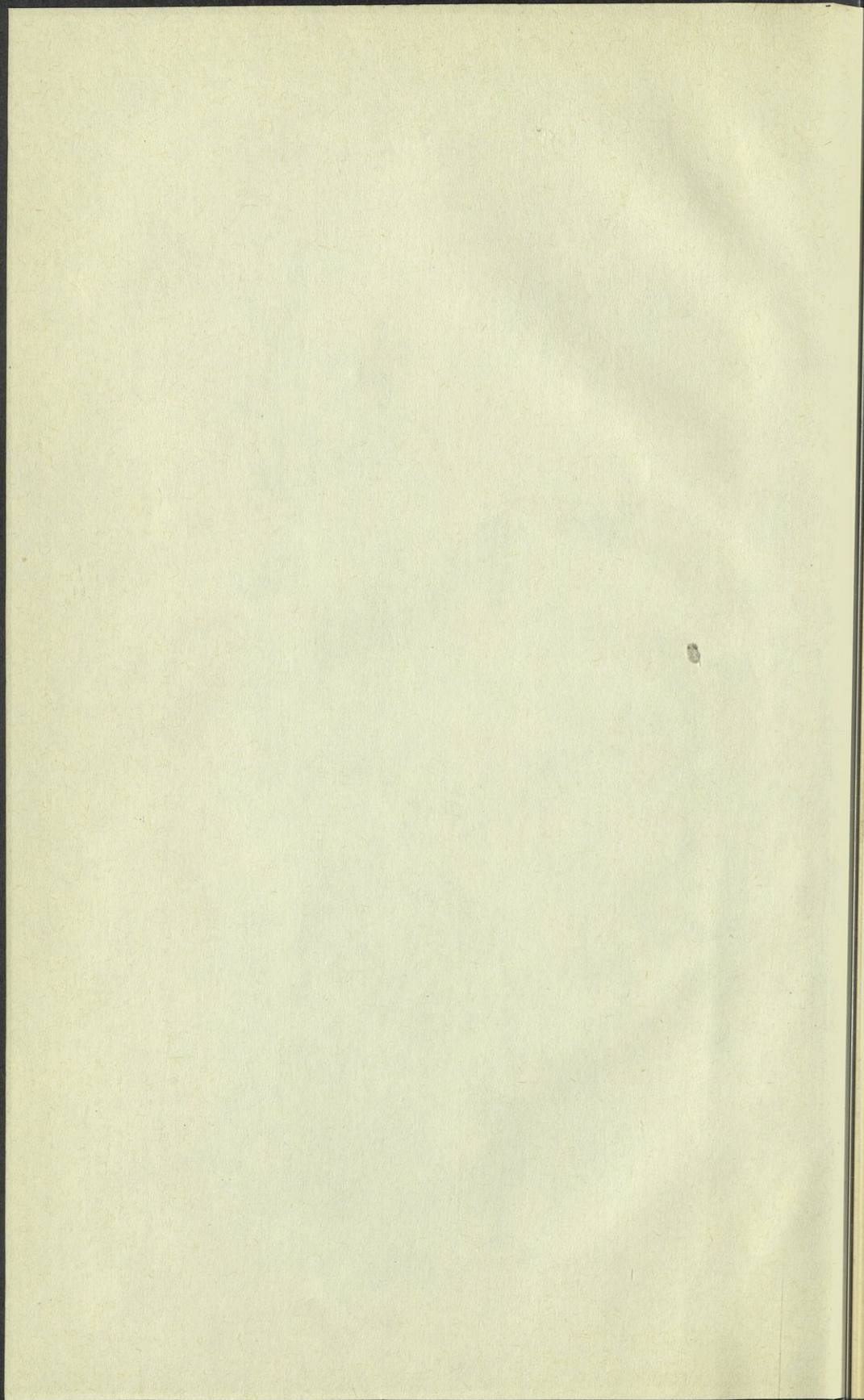
الخلاصة

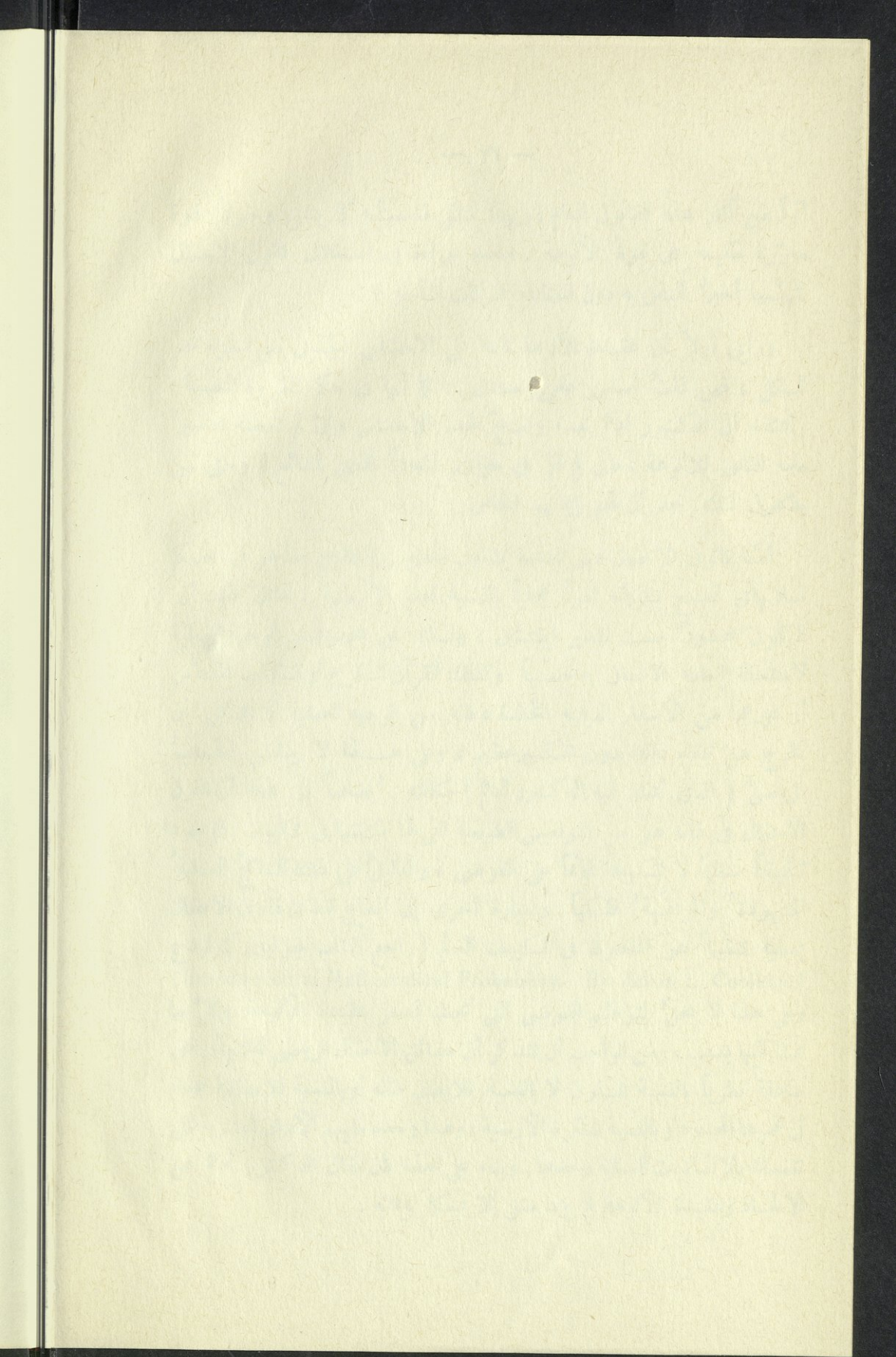
يبنى الدكتور أدوم إحداه المزعوم على أن قانون الاحتمال هو السائد في الكون ، وإذن فكلُّ أثرٍ فيه - حتى القرآن الكريم - عرضةٌ لأن يكون

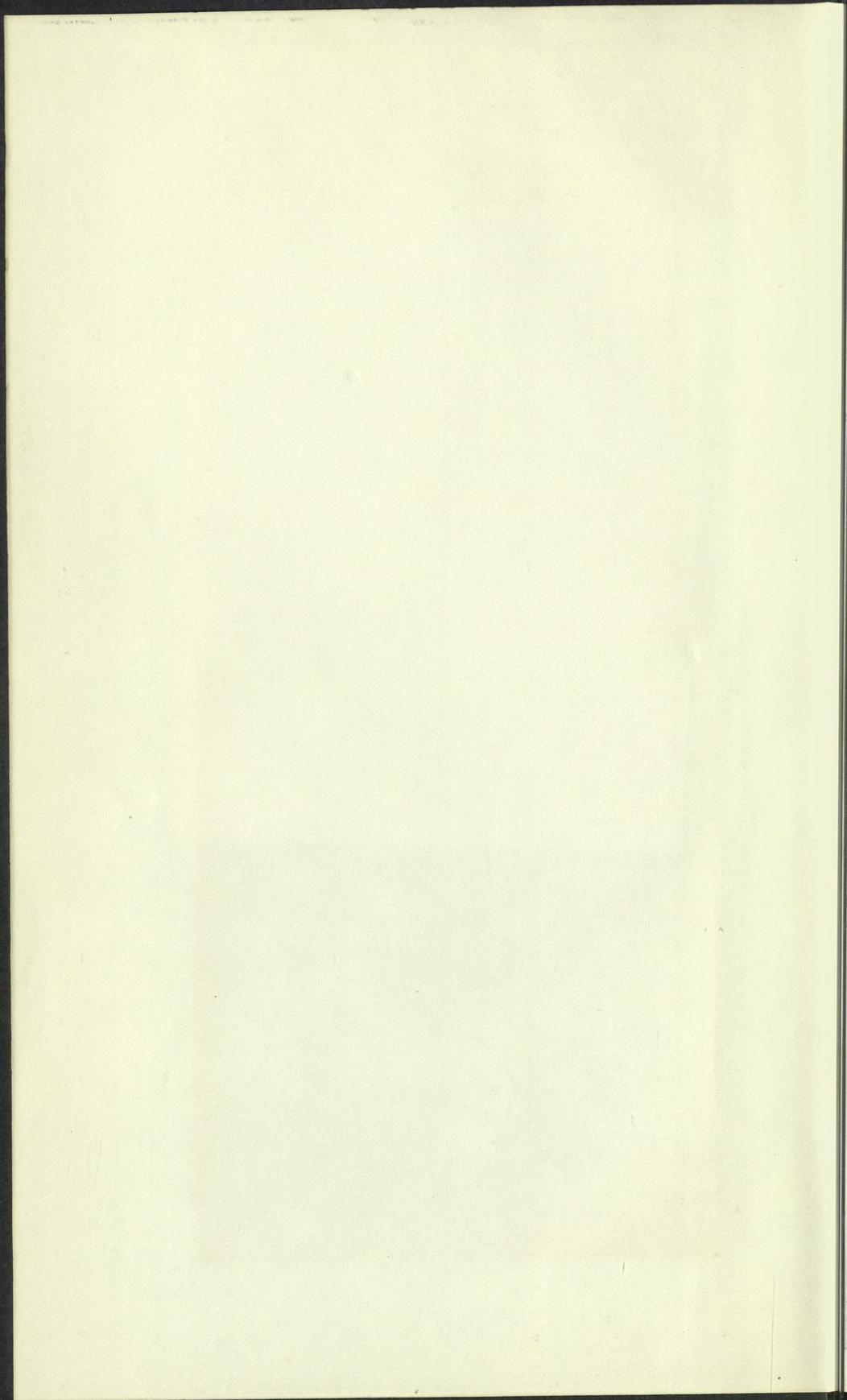
أثراً من آثار هذا القانون العام، وبهذا تنتفي قدسيته كما ينتفي وجود قوة مدبرة حكيمة هي قوة الألوهة. وهذه جراءة في استغلال قانون الاحتمال يتهيبها أخبرُ الناس به دون استثناء شركات التأمين !

ورأى أولاً أن عقيدة الألوهة قائمة على الاحساس الجذبي من الجزء نحو الكل، فهي ذات أساس علمي صادق، كما أنها في حكم الغريزة النفسية، وأعتقد أن الدكتور أدغم نفسه راضخاً لهذا الاحساس وإن لم تعجبه تفسيرُ عامة الناس للألوهة، فإني لم أرَ في حياتي ملحداً بالمعنى الشائع، وحتى من يدعون ذلك نجد أن لهم إيمانهم الخاص.

أمّا قانون الاحتمال فهو عندما يتناول الملايين والبلايين وما هو في حكم اللانهاى تصبح نظرياته لغواً عملياً بالنسبة لعمر الانسانية. مثال ذلك أن الكون محدودٌ حسب تقدير اينشتين، ولكنه غير محدود من الوجهة العملية لاستحالة إحاطة الانسان به حسياً. وكذلك القرآن الكريم أو الكتاب المقدس أو غيرهما من الأسفار الدينية الخالدة، فانه من الوجهة العملية لا يمكن أن يخرج من تلقاء ذاته بدون تفكير عظيم، وعلى هذا لا ينقض الحساب الرياضى (الذى أشار اليه الدكتور أدغم) مكانته. يُضافُ الى هذا أن قانون الاحتمال في ذاته هو من النواميس الطبيعية التي لها مكائنها في تكييف الوجود تكييفاً منظماً لا تكييفاً قائماً على الفوضى، والدليلُ على ذلك النتائجُ العملية المشهودةُ والمراقبةُ فلكياً: وبعبارة أخرى إن اتساع مدى قانون الاحتمال يعطيه تنظيمياً هو الملحوظ في تكييف العالم (راجع كتاب جوليان كوليدج (Introduction to Mathematical Probability. By Julian L. Coolidge.) وعلى هذا لا محلّ لتوهّم الفوضى التي تجعلنا نصرع عقيدة الألوهة وكلّ ما يمت إليها بسبب، ومن الواجب أن نتذكر أن حقائق الاحتمال الرياضى اللانهاى هي صادقة نظرياً بالنسبة للكون لا بالنسبة للانسان ذاته أو بالنسبة للانسانية جمعاء في عمرها المحدود أو بالنسبة للكرة الأرضية، وهذا وحده ما يهيم الأديان البشرية التي تتمسك بالانسانيات العملية وحدها. وبناء على هذا فان مقال الدكتور أدغم عن الاتحاد وعقيدة الألوهة لم يزد مثلي إلا تمسكاً بإيمانه.







2417

ابو شادی ، احمد زکی

لماذا انا مؤمن

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01005586

297.3
A5241PA
c. 1